

امتحان في مقياس طرق التنفيذ

أجب بصحيح أم خطأ مع التعليل

1- تبأشر إجراءات التنفيذ الجبري للسند التنفيذي فور تبليغه خطأ

كانقطة

- حسب واجب احترام مقدم السند التنفيذي المنصوص عليها في م 612 ق.إ.م 1 المستلقة في تبليغ السند التنفيذي + تكليف المبلغ بتنفيذ مضمونه في أجل كل يوم
- واستثناء من هذه القاعدة، يجوز التنفيذ مباشرة متى كان السند بموجب أمر استجالي، أو بموجب حكم مسمول بالنفاذ المعجل (م 614 ق.إ.م 1)

2- يعتبر أمر الأداء نوع من أنواع الأوامر على عرائض خطأ، كلاهما سند تنفيذي نصت عليه المادة 555 ق.إ.م 1 ويتم اللجوء إلى استصدار أمر الأداء من قبل الدائن بيمين من النقود، مسحق وحال الأداء،

كانقطة

معين للمقتار وكاتب بالكتابة، عريضة في شغتين لرئيس المحكمة التي يوجد فيها الدائن، فصل في 3 أيام، اعتراف الدائن في 3 أيام (306 - 309 ق.إ.م 1) أما الأمر على عريضة، فمحال اللجوء إليه أكثر الساعات، ابتداء حالة استجالي انذار (310 - 312) عريضة في شغتين لرئيس الجهة المختصة، فصل في 3 أيام، استئناف في 3 أيام في أمر الرافض

3- لا تعتبر الأحكام الصادرة عن المحاكم سندات تنفيذية، صحيح

كانقطة

حيث لا تعتبر كذلك إلا أنها كانت قد استنفذت طرق الطعن العادية، أو كانت ابتدائية

نوايئة أو ابتدائية مسمولة بالنفاذ المعجل (م 555 ف 1 ق.إ.م 1)

أما الأحكام الابتدائية الصادرة عن أول درجة للتقاضي فهي قابلة لإعادة النظر أمام المحاكم تطبيقاً لمبدأ التقاضي على درجتين (م 616 ق.إ.م 1) ولا تعد بالتبعية لذلك سنداً للتنفيذ